أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/10/23م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

العاروري: إيران تقدم دعما مميزا للمقاومة الفلسطينية والعلاقة تتعافى..... 3

القدومي للرسالة: إيران تواصل دعمها للمقاومة في كل المجالات..... 5

زيارة وفد «حماس» طهران تمهّد للتطبيع مع دمشق..... 7

السنوار... وجه حماس الجديد الناطق بلغة «مختلفة»..... 9

مجدلاني: لن نسمح بتكرار تجربة حزب الله في غزة وسنفرض سيطرتنا في القطاع فوق الأرض وتحت الأرض..... 12

الكلفة الاقتصاديّة الماليّة للمصالحة الفلسطينيّة..... 14

النونو: حماس تسعى لشبكة تحالفات إقليمية ودولية لمواجهة النفوذ الصهيوني..... 17

الفصائل بغزة.. لا عودة لمربع الانقسام..... 18

صدور كتاب يبحث المراجعة السياسية للمشروع الوطني الفلسطيني..... 21

العاروري: إيران تقدم دعما مميزا للمقاومة الفلسطينية والعلاقة تتعافى

طهران – المركز الفلسطيني للإعلام 23\10\2017

قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" صالح العاروري: إن طهران تقدم دعما مميزا للمقاومة الفلسطينية في مواجهة الكيان الصهيوني، مؤكدا أن علاقة حركته بإيران "تتعافى على المستويات كافة".

وأضاف العاروري الموجود في طهران في زيارة على رأس وفد رفيع من حماس، في مقابلة مع قناة العالم أن رفع وتيرة الدعم الإيراني هو الملف الأبرز الذي يبحثه وفد حماس والمسئولون الإيرانيون.

وتابع: إيران قوة إقليمية كبيرة تتبنى بشكل ثابت واستراتيجي وعقائدي القضية الفلسطينية، ونحن بحاجة لمد الجسور معها لما فيه خير القضية والمقاومة الفلسطينية.

وذكر العاروري أن إيران أكدت لوفد حماس التزامها تجاه فلسطين والمقاومة فيها، وثباتها على هذا الموقف، وإسنادها المقاومة بكل أشكالها.

وشدد على أن "الداعم المركزي والأول لكتائب القسام (الجناح العسكري لحماس) في تطوير قدراتها سواء على صعيد الخبرات أو الدعم المباشر هي إيران، ونأمل أن يستمر هذا الدعم حتى ندحر الاحتلال".

ولفت إلى أن "الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية مستمر، ولم يتوقف رغم ما حدث من فتور في العلاقات السياسية معها" خلال السنوات الأخيرة.

وحول تحسن علاقات حماس مع إيران، قال: "نحن لسنا مثاليين، وبين أقرب الأصدقاء والحلفاء يحدث اختلاف في وجهات النظر، لكن الثابت لدينا أن فلسطين هي قضية المسلمين المركزية".

وأكد العاروري حرص حماس على إرسال وفد إلى إيران لوضعها في صورة التطورات الفلسطينية والتشاور معها لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني عقب اتفاق المصالحة الأخير.

وأضاف أن زيارة وفد حماس جزء من أهدافها الرد عمليا على التدخل الإسرائيلي المرفوض في ملف المصالحة الفلسطينية والمطالبة بقطع العلاقات مع إيران.

وشدد على أن إيران داعم تاريخي ودائم للقضية الفلسطينية في كل المحافل وعلى الأرض والميدان، والدولة الأبرز في موقفها المتبني لاستراتيجية وخيار أن لا مكان للكيان الإسرائيلي في فلسطين والمنطقة.

وأكد العاروري أن حماس لا تخشى تهديدات إزاء علاقتها مع إيران، مشددا على أن الحركة منفتحة على تعزيز علاقاتها مع جميع الأطراف العربية والإسلامية دعمًا للقضية الفلسطينية.

القدومي للرسالة: إيران تواصل دعمها للمقاومة في كل المجالات

الرسالة نت 2017\10\23

قال ممثل حركة حماس في طهران خالد القدومي، إنّ حركته تسير في إطار تعزيز العلاقة الاستراتيجية مع طهران، مؤكدًا أن الأخيرة دعمت وستواصل دعمها للمقاومة الفلسطينية على الأصعدة كافة.

وأضاف القدومي في حديث خاص بـ "الرسالة نت" من طهران، إنّ زيارة قيادة الحركة للعاصمة الإيرانية تأتي في سياق تحركاتها الدبلوماسية لوضع جميع الأطراف في آخر تطورات القضية الفلسطينية، وخاصة في الملفات الوطنية والمتعلقة بمقاومة الاحتلال ومواجهته.

وأضاف القدومي أن نائب رئيس المكتب السياسي للحركة صالح العاروري "بحث سبل تطوير وتعزيز العلاقات المتميزة مع طهران، ولاقى ترحابًا من المسؤولين الإيرانيين كما العادة، وتناقشوا في سبل مساعدة الشعب الفلسطيني وتقويه عضد المقاومة في مواجهة الاحتلال".

وأكدّ أن الحركة تجاوزت تماما مرحلة الخلافات مع طهران وتسير في إطار تقوية وبناء مواجهة الاحتلال، وتعزيز استراتيجية العلاقة القائمة على أساس دعم فلسطين ومواجهة الاحتلال الذي يشكل مصدر خطر على عواصم المنطقة برمتها.

وتعليقًا على استفزاز الاحتلال من تطور علاقة الحركة بطهران، أكدّ أن هذا الغيظ نتيجة طبيعية لرفض الاحتلال تحركات المقاومة في فضاء العلاقات الدولية والإقليمية، و "في كل الأحوال لا نأبه لهذه التهديدات وهي رسالة واضحة لكل من يعادي شعبنا أن أمتنا بخير".

وردًا على سؤال فيما يتعلق بمدى إمكانية أن يلمس المواطن ثمار العلاقة بين الحركة وطهران، أجاب القدومي: "أن الدعم كان ولا يزال متواصلا، وفي كل الأحوال نحن شركاء في مواجهة الاحتلال، وخطونا خطوات إيجابية في اتجاه العلاقة مع طهران".

ونفى القدومي أن تكون هناك أي اشتراطات من أي طرف محلي أو إقليمي بقطع العلاقة مع

طهران، مضيفًا: "لا نؤخذ اشتراطًا مع أحد ولسنا في خندق ضد آخر، ولن يكون كتفنا في يوم لأي بندقية باتجاه أي طرف عربي أو إسلامي أو صديق، وإنما باتجاه الكيان، ولا نأبه بأي تصريح يشترط علينا ولدينا الحق كحركة بإقامة علاقات مع كل من يدعم شعبنا".

وتابع: "نقف من جميع الأطراف بقدر دعمها للمقاومة ووقوفها إلى جانب شعبنا، ونحذر من خطر التهافت على التطبيع مع الكيان".

وأوضح أن هناك خطورة ممن يروجون للعلاقة مع الكيان كمدخل لتحسين أوضاعه الداخلية، مؤكدًا رفض "المقاومة لهذا المنطق".

وتعليقًا على اجتماع رؤساء الأركان في واشنطن لمناقشة الأوضاع في الجبهة الشمالية للكيان، أجاب: "قمة الهرم في النظام العالمي تسعى لإثارة الفوضى من خلال انحيازها للجهات الظالمة في اقليمنا".

وقلّل ممثل حماس في طهران، من أهمية الحديث عما يعرف إعلاميا بـ "صفقة القرن"، مشيرا الى انه لا داعي للبناء على أوهام غير حقيقة وليست واقعية.

وتابع:" وعلينا أن نتفهم أن هناك عدوا مجرما خطيرا يؤلب علينا الدنيا ويسعى لإثارة الفرقة في صفوفنا".

ويزور وفد حمساوي برئاسة نائب قائد حماس صالح العاروري العاصمة الإيرانية والتقى بعدد من المسؤولين الإيرانيين الذين أكدوا دعمهم للقضية الفلسطينية.

وضمّ الوفد "صالح العاروري وعزت الرشق ومحمد نصر وأسامة حمدان وزاهر جبارين وسامي أبو زهري، بالإضافة اليه كممثل للحركة هناك".

وهذه الزيارة هي الأولى للعاروري بعد المصالحة الفلسطينية وبصفته نائباً لرئيس المكتب السياسي لحماس، حيث أعلنت الحركة في الخامس من الشهر الجاري انتخاب العاروري، الذي يعتبر مؤسس الجناح المسلح لحماس في الضفة الغربية، نائباً لإسماعيل هنية.

وزار وفد قيادي من حماس إيران بداية آب/ أغسطس الماضي وترأس الوفد وقتها عزت الرّشق، وضم كلا من صالح العاروري، وزاهر جبارين، وأسامة حمدان، وأعلنت فتْح صفحةٍ جديدة في العلاقات الثنائية مع طهران.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف على رأس مستقبلي وفد حماس، مؤكدًا دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية للقضية الفلسطينية والمقاومة، وأوضح أن موقف طهران فيما يخص القضية الفلسطينية هو "موقف ثابت مبدئي غير قابل للتغيير".

زيارة وفد «حماس» طهران تمهّد للتطبيع مع دمشق

غزة – فتحي صبّاح؛ الرياض – «الحياة» 2017\10\23

علمت «الحياة» أن العلاقة بين حركة «حماس» من جهة، وإيران وحزب الله اللبناني من جهة أخرى، تتجه إلى بناء «علاقات استراتيجية» تمهد لعودة العلاقات «الطبيعية» بين الحركة ودمشق، في ظل «تفهم» مصري وتهديد إسرائيلي بإجبار سكان قطاع غزة على دفع «ثمن باهظ» (للمزيد).

وبعد زيارتين لقياديين بارزين في «حماس» إلى طهران خلال أقل من ثلاثة أشهر، عادت العلاقات إلى سابق عهدها، بل أصبحت «استراتيجية»، كما أصبحت علاقة الحركة مع «حزب الله»، «فوق الممتازة» وفق مصدر موثوق في حركة «حماس» في القطاع.

وقال المصدر لـ «الحياة»، إن العلاقات مع طهران أصبحت «استراتيجية» بعد وصول يحيى السنوار إلى قيادة الحركة في القطاع، الربيع الماضي. وأضاف أن السنوار أخذ يعمل على تعزيز العلاقة مع طهران بعدما تولى مسؤولية «التنسيق» بين كتائب القسام والجناح السياسي للحركة منذ عام 2012 وحتى انتخابه رئيساً للحركة في القطاع في أيار (مايو) الماضي.

وأشار المصدر إلى «تفهم» القاهرة طبيعة العلاقة بين الحركة وطهران، في إطار دعم «المقاومة»، والمشروع الوطني الفلسطيني، مؤكداً أن الموقف المصري «أقل حدة» تجاه إيران من مواقف دول عربية أخرى. وأوضح المصدر أن عودة العلاقات «الاستراتيجية» بين الحركة وإيران سيمهد الطريق أمام عودة العلاقات «الطبيعية» بين «حماس» ودمشق، قائلاً إنها «مسألة وقت فقط»، وقد تتم عودتها قبل نهاية السنة لأن «الأمر مرتبط بتسوية الملف السوري» المتوقع.

وكان وفد من «حماس»، برئاسة نائب رئيس المكتب السياسي للحركة صالح العاروري، وصل الجمعة إلى طهران، يرافقه عدد من أبرز قادة الحركة. وقال العاروري إن الزيارة «تأتي رفضاً عملياً لشرط إسرائيل بقطع العلاقات» مع إيران، مؤكداً «تمسك الحركة بكل علاقاتها التي تدعم خيار المقاومة في مواجهة الاحتلال حتى زواله». والتقى وفد الحركة خلال الزيارة عدداً من المسؤولين الإيرانيين، في مقدمهم رئيس البرلمان علي لاريجاني، وأمين سر مجلس الأمن القومي الأدميرال علي شامخاني، ومستشار قائد الثورة علي أكبر ولايتي.

إلا أن إسرائيل ترى في هذه العلاقات «الاستراتيجية» بين الحركة وطهران «خطراً وجودياً»، وحذّر منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق (الأراضي) الفلسطينية، اللواء يوآف مردخاي من أن «من سيدفع في النهاية ثمن الانصياع الأعمى من حماس لإيران هم سكان قطاع غزة».

في الرياض، نفى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية أمس، الخبر الذي تداولته بعض وسائل الإعلام المعادية وغيرها من أن أحد المسؤولين في المملكة العربية السعودية زار إسرائيل سراً، وأكد أن هذا الخبر «عارٍ من الصحة جملة وتفصيلاً ولا يمت للحقيقة بصلة». وأضاف: «المملكة العربية السعودية كانت دائماً واضحة في تحركاتها واتصالاتها وليس لديها ما تخفيه في هذا الشأن».

ودعا وسائل الإعلام إلى تحري الدقة والحقيقة في ما تنقله، مؤكداً أنه لن يتم الالتفات إلى مثل هذه الإشاعات والأخبار المعروف أهدافها ومن يقف وراءها، ولن يتم التعليق عليها مستقبلاً ولا على ما يروجه الإعلام الكاذب المعادي تجاه السعودية ومسؤوليها في هذا الخصوص.

السنوار... وجه حماس الجديد الناطق بلغة «مختلفة»

هل يقود الحركة إلى مرحلة من التصالح والتسامح أم يكون جزءاً من تحول عام؟

رام الله: كفاح زبون الشرق الاوسط 2017\10\23

يفرض يحيى السنوار، رئيس حركة حماس في قطاع غزة، لغة سياسية تتسم بالتصالح، وتنطوي على مفردات التسامح. لغة لم يعتدها الجمهور الفلسطيني من قيادات الحركة، التي نمت وكبرت وسيطرت على قطاع غزة في ظرف عقود قليلة، حتى بات بالنسبة للكثيرين، القائد الذي سيغير وجه الحركة.

وعلى الرغم من وجود هرم تنظيمي واضح في حماس، يتربع فيه من يتقدم السنوار تنظيمياً، ومجلس شورى موسع هو الذي يتخذ القرارات المصيرية للحركة، إلا أن كاريزما السنوار، والطريقة التي يعمل بها، وتصريحاته المفاجئة للكثيرين، وربما مع تاريخ شخصي ينطوي على الكثير من القوة والعنف، جعلته محط اهتمام محلي وإسرائيلي وإقليمي.

ويمكن القول، إن صيت الرجل سبقه قبل أن يخرج من سجنه إلى غزة ويتسلم قيادة الحركة، إلى الحد الذي اضطرت معه حماس إلى طمأنة المحيط، بأن انتخابه قائداً لغزة لن يغير من سياسة الحركة.

كانت حماس تريد بث الطمأنينة بأن الرجل العسكري المهووس بالأمن، قليلَ الكلام، الذي تقول إسرائيل إنه «شيخ القتلة»، لن يجر الحركة إلى مواجهات وجولات عنف خارجية وداخلية، لكن بعد وقت طويل يتضح أن السنوار يقود الحركة إلى مربع آخر تماماً: مصالحات إقليمية وأخرى داخلية، توازن أكبر وتسامح أكثر ولغة لم يعتادوا عليها.

قبل أن يصل السنوار إلى حكم «حماس»، لم يسمع الناس من أحد في الحركة أنه آسف على سنوات الانقسام، أو أنه مستعد للسهر على راحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الذي طالما كان خصماً لدوداً للحركة.

لم يقل السنوار ذلك وحسب، بل أبلغ شباناً في غزة، أنه «سيكسر عنق من يعطل المصالحة»، وأنه مستعد لتلبية طلبات السلطة، وأنه مستعد لمطاردة «فتح» من أجل التصالح.

قبل ذلك، كانت لغة «حماس» مختلفة، متعالية أحياناً، وتبث الكثير من الاتهامات وتطلق التهديد.

يقول الناشط السياسي، سليم الهندي، الذي التقى السنوار ضمن وفود شبابية، إن «لديه كاريزما كبيرة».

ويضيف: «إنه صاحب هيبة كبيرة ومتواضع».

ويتابع: «مقنع للغاية وصادق. يجيب عن كل الأسئلة ولا يترك مجالاً للشكوك. الجميع ينظر إليه بأنه سيُخرج غزة من عنق الزجاجة، وهذا ما ننتظره على أرض الواقع».

التقى السنوار، على غير عادة المسؤولين الآخرين في «حماس»، قطاعات مختلفة من الشبان مرتين، في ظرف وقت قصير، والتقى مسؤولين حكوميين وآخرين في قطاعات مختلفة، بعدما كان لا يحبذ الظهور العلني ولا عبر وسائل الإعلام.

وعلقت الطالبة الجامعية ياسمين أبو حرب قائلة: «السنوار مثَّل مفاجأة لنا، كنا نتوقع سياسة أكثر تشدداً، لكن الواقع كان مغايراً ومفاجئاً».

وأضافت: «الرجل أظهر مرونة أكثر من أي من قيادات حماس، وقادها للمصالحة مع (فتح) ولإعادة علاقاتها مجدداً مع مختلف الدول».

ويتفق صالح حميد مع أبو حرب، ويرى أن مواقف السنوار تظهر أنه يمتلك رؤية وطنية حقيقية، وأنه يفضل المصالحة على الانقسام.

وأضاف: «إنه يغير من سياسات حماس»

وهؤلاء جميعاً مثل غيرهم، فوجئوا بقوة حين قال السنوار، إنه يريد الرئيس عباس قوياً، وفوجئوا عندما وصف حكم حركته للقطاع بـ«أتفه من أن يموت بسببه طفل في حضانة مستشفى». ولم يصدقوا أنه قال: «أنا رجل صنعتني أمي والمرأة كل المجتمع، وأدعوهن للانخراط في العمل السياسي من أجل الوطن».

أما محل المفاجأة، فلأن المتحدث هو من افترض الآخرون أنه دموي، وعنيد، وعنيف، ومهووس بالأمن، بحسب صورة سابقة رسمت له وهو في السجن، وعممتها إسرائيل عبر تصريحات لكبار مسؤوليها، حذروا من مواجهة جديدة مع تسلم السنوار قيادة «حماس».

وقد نجحت إسرائيل في إثارة القلق من السنوار، حين قال وزير الطاقة، يوفال شتاينتس، إن المواجهة «هي مسألة وقت ليس إلا»، واصفاً السنوار بأنه «خطر للغاية بسبب طابعه الاندفاعي».

وتصاعد هذا القلق بوجود السنوار على اللائحة السوداء الأميركية، إلى جانب صديقه المقرب روحي مشتهى، وقائد «القسام» محمد الضيف ووزير الداخلية السابق في حماس وفتحي حماد، ومسؤول «الجهاد الإسلامي» رمضان شلح، ونائبه زياد النخالة.

وبغض النظر عما إذا كانت إسرائيل بالغت في وصف السنوار بأنه دموي أم لا، لكن يبدو أنه مستعد لأن يكون كذلك، إذا ما تعلقت المسألة بالوطن. فهو على الأقل قتل 4 من المتعاونين مع إسرائيل بكلتي يديه.

ومع صعود نجم السنوار، يصر مراقبون على أنه جزء من التغيير وليس التغيير كله.

وقال المحلل السياسي مصطفى إبراهيم: «لديه تأثير قوي داخل حركة حماس، ولكنه لا يقود تغييراً كاملاً لسياساتها. الحركة قامت بخطوات متطورة بإعلان وثيقتها الجديدة، وما أنتجته انتخاباتها الداخلية قبل ظهور وجوه جديدة في قيادتها».

وأضاف: «إنه مؤثر، وساهم في اتخاذ مجموعة من القرارات داخل حركة حماس منذ الوثيقة، وحتى انفتاح العلاقة مع تيار محمد دحلان وكذلك مصر وفيما يخص المصالحة، لكن ليس بمعزل عن قرار الحركة التي تعمل بشكل مؤسساتي وتنظيمي وبناء على الشورى فيما بينها».

وأردف: «لا يمكن لشخص واحد فقط تغيير مسار حركة».

مجدلاني: لن نسمح بتكرار تجربة حزب الله في غزة وسنفرض سيطرتنا في القطاع فوق الأرض وتحت الأرض

أمد/ رام الله: 2017\10\23

قال أحمد مجدلاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، " لن نسمح بتكرار تجربة حزب الله في قطاع غزة وسنفرض سيطرتنا عليها فوق الارض وتحته، والسلطة واحدة والقانون واحد فوق الارض وتحت الأرض".

واكد مجدلاني في مقابلة له على تلفزيون فلسطين، اليوم الأحد " مصر عصية على الأرهاب اي كان شكله ونوعه ومصدره، والهدف الرئيس من هذه الهجمات الأرهابية التي تستهدف مصر هو الهاء مصر واشغالنها عن دورها القومي والاقليمي في المنطقة بالاضافة إلى دورها في رعاية ودعم المصالحة الوطنية الفلسطينية".

واضاف مجدلاني " سياسة اللعب على المحاور الاقليمية سياسة خطيرة للغاية وتفيد المحاور الاقليمية ولا تفيد القضية الفلسطينية، لأن اي تدخل اقليمي لن يكون نزيها او منزها عن المصالحة الاقليمية وعن مصالح كل دولة من الدول التي تعتقد ان الدور في الشأن الداخلي الفلسطيني يرفع دور هذه البلد في اطار سعيها لتحقيق توازن اقليمي ودولي، بالاضافة الى تحسين شروطها التفاوضية مع الولايات المتحدة الامريكية، سوا كان هذه الامر تركي او ايراني او قطري او امراتي".

وشدد على أنه من غير المسموح والمقبول اللعب في الملعب الفلسطيني لهذه الاطراف وغيرها، معقبا " لم يكن اي طرف ممنهم نزيها ول منزها طيلة الفترة السابقة ولن يكون في المستقبل، لذلك اي فصيل فلسطيني يريد ان يبني علاقات مع اي طرف اقليمي يجب عليه الالتفات للشأن الوطني الفلسطيني الداخلي، لأن تعزيز الجبهة الداخلية أهم من أن ترهن القضية الفلسطيني بيد اي طرف اقليمي".

وتابع " يجب أن نؤكد الالتزام مجددا من قبل قيادة حركة حماس على أن ما تم التوافق عليه في العاصمة المصرية القاهرية، هو التزام باعطاء الاولوية للشأن الداخلي الفلسطيني، وليس لمصالح الاطراف المتحالفة مع حركة حماس".

وأكد مجدلاني " الشروط الإسرائيلي غير مقبولة ونحن عندما نرفض الشروط الإسرائيلية لا نذهب لأي طرف بل نواجه الشروط الإسرائيلية بنفسنا ولا نحتاج إلى الاستقواء باي طرف لمواجة الإسرائيليين".

وفيما يخص سلاح المقاومة قال مجدلاني " لم نفتح بعد الحوار او الحديث عن سلاح حركة حماس، ولم يعطى هذا الموضوع الاولية عن القضايا التي تمس حياة الناس اليومية واحتياجاتهم التي تؤثر عليهم خلال العشرة سنوات الماضية، وبالتالي تم التركيز على القضايا الاجرائية المتعلقة بتمكين الحكومة بشكل رئيسي".

ولفت " كل فصائل منظمة التحرير هي فصائل مسلحة، قبل نشأة حركة حماس، وبالتالي موضوع المقاومة ليس حكرا على فصيل دون آخر، والمقاومة هي مقاومة الشعب الفلسطيني بكل اشكال النضال وليس فقط الكفاح المسلح، والمقاومة لها اشكال ملموسة طبقا للظرف الملموس، وما تم الاتفاق عليه مع حركة حماس في وثيقة الوفاق الوطني عام 2006 هو المقاومة الشعبية".

وقال "الحكومة حتى الآن لم تستلم شئ، ويوجد قضايا رئيسي هي مؤشرات لتمكين الحكومة، منها تمكين الوزارات والوزراء والمؤسسات والهيئات الرسمية من العمل داخل قطاع غزة كما هو ممارس في الضفة الغربية، وقضية استلام المعابر والحدود مرتبطة مع موضوع الامن الداخلي، بالإضافة إلى العائدات التي يتم جمعها من المعابر يجب ان تصب في خزينة واحدة الا وهي وزارة المالية".

الكلفة الاقتصاديّة الماليّة للمصالحة الفلسطينيّة

بقلم عدنان أبو عامر المينيتور 22\10\2017

في الوقت الذي نجحت فيه مصر بالتوصّل مع "فتح" و"حماس" إلى توقيع اتفاق المصالحة في 12 تشرين الأوّل/أكتوبر، بدأت أنظار الفلسطينيّين تتطلّع إلى العوائد الاقتصاديّة والفوائد الماليّة التي قد تعود عليهم من المصالحة.

وقال أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر بغزّة معين رجب لـ"المونيتور": "إنّ نجاح المصالحة سيفتح الطريق أمام عجلة الاقتصاد الفلسطينيّ، لأنّ تحقيق التوافق الوطنيّ سيدرّ أموالاً كبيرة على الموازنة، ويصبح الاقتصاد قادراً على تجاوز مشاكل اقتصاديّة عديدة يعانيها قطاع غزّة، وعلى رأسها البطالة، وربّما النجاح في إقامة بنك مركزيّ في قطاع غزة أو الضفة الغربية، وإصدار جنيه فلسطينيّ".

أضاف: " الآن بعد أن تم الاتفاق على المصالحة، يجب أن يكون لدى الفلسطينيّين، منحى جديد لتنمية مواردهم المحليّة بصورة أساسية، مع عدم الاستغناء عن الدعم الخارجيّ القادم من الدول الأخرى، الأمر الذي يفسح المجال لخلق فرص التشغيل، والاستفادة من الطاقة البشريّة المهدرة من عشرات الآلاف العاطلين عن العمل. وإن شعرت دول مانحة كقطر وتركيا بأنّ مصر والإمارات العربيّة المتّحدة سحبت البساط من تحت أقدامها، فإنّ الأصل في الحكومة الفلسطينيّة ألاّ تقطع علاقاتها مع أيّ دولة في المنطقة، وتواصل عملها لجذب مستثمريها".

يطرح الفلسطينيّون أسئلة عدّة حول الدور الماليّ والاقتصاديّ، الذي ستقوم به حكومة التوافق عقب استلامها الأوضاع في قطاع غزّة، حيث عقدت أول اجتماع لها بغزة يوم 3 أكتوبر، وسيبدأ وزراؤها يصلون غزة من يوم 20 تشرين أول/أكتوبر، وأعلنت يوم 19 أكتوبر أنها ستعقد بدءاً من يوم 24 أكتوبر اجتماعاتها الدورية بالتناوب الأسبوعي، أسبوع في غزة وآخر في الضفة، من أجل إدارة ملفّات موظّفي القطاع العام أو جباية الضرائب أو تضمين غزّة ضمن الموازنة العامّة.

وفي هذا السياق، قال رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعيّ جمال نصّار لـ"المونيتور": "إنّ البعد الاقتصاديّ للمصالحة يتمثّل بجباية وضرائب تغطّي مصاريف موظّفي القطاع العام الحكوميّ ورواتبهم، فليس هناك من عجز ماليّ في غزّة إن استلمت الحكومة عملها، لأنّ قيمة ما تتمّ جبايته في غزّة من ضريبة القيمة المضافة وأرباح السجائر وكميّات السولار تبلغ 150 مليون دولار شهريّاً. وإن تحقّقت المصالحة ستتمّ إقامة حساب موحّد للضرائب. أمّا عن الدعم الماليّ للدول المانحة للمصالحة فالأصل ألاّ

يكون هناك إحلال بخروج دولة ومجيء أخرى، وإنّما تؤدّي كلّها أدواراً تكامليّة، وعلى رأسها قطر والإمارات والسعوديّة ومصر. علينا كفلسطينيّين فتح خطوط مع الجميع".

ومن الملفّات الماليّة العاجلة أمام طاولة المصالحة حالياً، مستقبل موظّفي غزّة الذين عيّنتهم "حماس" منذ عام 2007، فالتقدير السائد في الأوساط الاقتصاديّة الفلسطينيّة أنّه لن يتمّ استيعابهم جميعاً، بل قد تلجأ الحكومة إلى دمج نسبة منهم غير معلومة حتّى الآن، وقد تستخدم قانون التقاعد المبكر للموظّفين، نظراً لعدم القدرة على استيعابهم ودمجهم في الهيكل الإداريّ.

واكتفى مسؤول فلسطينيّ في وزارة الماليّة، أخفى هويّته، بالقول لـ"المونيتور": "لدى حكومة التوافق خطط وبدائل للتعامل مع الوضع الماليّ والاقتصاديّ الناشئ عقب المصالحة، واندماج غزّة مع الضفّة، والوزارة خاضعة في خطواتها لما يقرّره المستوى السياسيّ الفلسطينيّ، بحيث يتمّ تنفيذ برامجها الماليّة في غزّة بالتوازي مع تنفيذ بقيّة الخطوات المتّفق عليها في القاهرة بين فتح وحماس".

وفي حال بدأت السلطة الفلسطينيّة بتحصيل الضرائب في غزة، فسينعكس ذلك على ارتفاع الإيرادات المالية لميزانيتها، الأمر الذي سيعني وقف معاناة القطاع الخاص والشركات ورجال الأعمال من الازدواج الضريبيّ والرسوم والتعليقات الجمركيّة، عبر توحيد المنظومة الضريبيّة والجمركيّة بين غزّة والضفّة مع العلم أن الفلسطينيين في غزة يدفعون ضرائب مزدوجة لمرتين، مرة لحكومة التوافق بالضفة، ومرة ثانية لحكومة حماس بغزة.

بدوره، قال رئيس تحرير صحيفة "الاقتصاديّة" محمّد أبو جياب لـ"المونيتور": "إنّ ملف موظّفي غزّة يشكّل إحدى عقبات إتمام المصالحة، فإذا نجحت اللجان المختصّة في تطبيق الدمج الوظيفيّ بين موظّفي غزّة ورام الله، إنّ أعباء ماليّة ستتراكم على السلطة الفلسطينيّة، الأمر الذي يتطلّب جهداً دوليّاً وعربيّاً لمساعدتها ماليّاً لتجاوز الأزمة. كما أنّ السلطة ذاتها مطالبة بتطوير منظومتها الماليّة والاقتصاديّة لتواكب إنجاز المصالحة لإبعاد شبح الإفلاس، وإمكانية طلبها دعماً مالياً مؤقتاً من الخارج لصرف رواتب الموظّفين، دون أن يكون اعتماداً كلياً، مع أنّ السلطة الفلسطينيّة تسعى إلى التحكّم بكل مال يدخل غزّة، سواء القادم من قطر أم الإمارات، ويتوقّع أن تشكّل هذه القضيّة عقبة مستقبليّة لعمل السلطة في غزّة".

وفيما أعلن رئيس حكومة التوافق رامي الحمدلله في 3 تشرين الأوّل/أكتوبر أنّه لا يستطيع تحمّل أعباء 50 ألف موظّف تابعين لحكومته في غزة، تكلفة رواتبهم 50 مليون دولار شهريّاً، فإنّ اتفاق المصالحة قرّر تشكيل لجنة إداريّة لدراسة أوضاع موظّفي غزّة، وأمامها 4 أشهر لتقديم توصياتها.

مع العلم بأنّ اتفاق المصالحة جاء في وقت تتعرّض له الموازنة الفلسطينيّة إلى تراجع حادّ في المنح الخارجيّة بنسبة 48 في المئة، إلى حدود 590 مليون دولار متوقّعة العام الجاري، بسبب تراجع الدعم الخارجي خلال الأعوام الأربعة الماضية منذ 2013، الذي بلغ آنذاك 1.1 مليار دولار.

من جهته، قال رئيس مؤسّسة "بال ثينك للدراسات الاستراتيجيّة" في غزّة عمر شعبان لـ"المونيتور": "إنّ المصالحة قد تعني للسلطة الفلسطينيّة ذخراً ماليّاً وليس عبئاً اقتصاديّاً، إن تمّ تحقيقها بصورة كاملة في الضفّة وغزّة، وتمّ توحيد الموازنة. وبعد إنجاز المصالحة، يجب أن تحظى غزّة بنصيب وافر من الموازنات الماليّة لتعويضها عن 10 سنوات من المعاناة والاستنزاف".

الكلفة الاقتصاديّة للمصالحة تتعدّى موضوع موظّفي القطاع العام لتصل إلى إعادة إعمار غزّة وترميم بناها التحتيّة المدمّرة وتأهيل محطّة الكهرباء وبناء محطّات تحلية لمياه البحر والصرف الصحيّ.

وأخيراً، تزداد حاجة الفلسطينيّين خصوصاً في غزّة، إلى الاستفادة من المصالحة معيشيّاً بسبب التراجع الكارثيّ لظروفهم الحياتيّة، عقب اتّساع رقعة البطالة حتّى نهاية الربع الثاني من العام الجاريّ لنسبة 44 في المئة، وتلقّي 80 في المئة من عائلات القطاع تعيش فقط على مساعدات إغاثيّة عاجلة، تقدمها الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا وغيرهما، بجانب أزمة انقطاع الكهرباء، والقيود الإسرائيليّة على حركة تنقّل الفلسطينيّين خارج غزّة، وانحسار خدمات مياه الشرب، وتأثر عمل محطّات معالجة مياه الصرف الصحيّ، وإغلاق معبر رفح بصورة مستمرّة.

النونو: حماس تسعى لشبكة تحالفات إقليمية ودولية لمواجهة النفوذ الصهيوني

غزة – متابعة المركز الفلسطيني للإعلام 2017\10\23

قالت حركة المقاومة الإسلامية حماس، إن خطواتها التي تقوم بها هي رسائل سياسية واضحة أهمها إنهاء الانقسام في البيت الفلسطيني.

وأكدت الحركة على لسان عضو الدائرة الإعلامية والقيادي فيها طاهر النونو، أن تلك الخطوات تقوم على "إنهاء الانقسام في البيت الفلسطيني، وإحياء مشروع التحرير والعودة برنامجا وطنيا".

وأوضح النونو في تصريح له على صفحته الشخصية على موقع "فيس بوك" أن الحركة تولي اهتماما لإعادة الاعتبار لفلسطين لتصبح قضية مركزية جامعة، ولقطع الطريق على محاولات تصفية القضية الفلسطينية.

وبين أن حركته تعمل على تعزيز مشروع المقاومة كخيار استراتيجي، وبناء شبكة تحالفات إقليمية ودولية في مواجهة تمدد النفوذ الصهيوني.

الفصائل بغزة.. لا عودة لمربع الانقسام

غزة- معا – 2017\10\23

أكدت عدة فصائل فلسطينية مضيها في طريق المصالحة وانه لا عودة لمربع الانقسام مجددا.

وشددت الفصائل خلال ندوة حوارية نظمتها حركة حماس بحضور قيادات من العمل الوطني والاسلامي على ضرورة رفع العقوبات عن غزة ليشعر المواطن بالتغيير.

وأكد القيادي في حركة حماس د.ماهر صبرة أن الحركة مع انهاء الانقسام واتمام المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية، مشيرا إلى أن الشعب الفلسطيني دفع ثمنا كبيرا في طريق التحرير وسنواصل هذا المشروع حتى دحر الاحتلال.

وقال صبرة على مدار السنوات الماضية سرنا في حماس بقناعة واستراتيجية أن شعبنا يستحق منا كل خير ولا يمكن أن نحقق في قضايانا الوطنية الاستراتيجية تقدما في ظل الانقسام فكان لا بد من الوحدة، ووقفنا مع أبناء شعبنا الأصيل نواجه ظلم الاحتلال وإجرامه وحصاره وثبتنا على الطريق إلى أن وصلنا للمصالحة التي بادرت لها حماس، مؤكدا أن حماس لن تتراجع عن خيار المصالحة فهو خيار استراتيجي ولن نعود لمربع الانقسام.

بدوره، قال عضو المجلس الثوري لحركة فتح تيسير البرديني إن حركة فتح لن تعود مرة ثانية لمربع الانقسام وستقدم كل ما لديها لإنهاء الانقسام ويجب ألا نعود لهذا المربع حتى لا نخدم الاحتلال بذلك.

وأشاد البرديني بقرارات حركة حماس تجاه المصالحة، واصفا تلك القرارات بالمهمة والجريئة، مضيفا انه يجب أن نبقى على عهد الشهداء القادة ابو عمار واحمد ياسين والرنتيسي وابو جهاد.

من جانبه، أكد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خضر حبيب أن كل الشعب الفلسطيني يريد المصالحة ولا احد يرفضها إلا أعداء الشعب الفلسطيني

وقال حبيب: "خسرنا خسارة فادحة جراء الانقسام واعطينا عدونا فرصة لفرض حقائق على مشروعنا وثوابته".

ولفت إلى أن المصالحة تحتاج لنوايا صادقة وأعتقد أن هذه الفترة تشهد مصالحة حقيقية لتوحيد الصفوف في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يستهدفنا جميعا.

وتابع حبيب: "تحقيق المصالحة يحتاج لجهد كبير وإلى بذل تضحيات كبيرة، والمصالحة ممكنة لكن تحتاج لنوايا صادقة وجهد كبير وامامنا مئات الخطوات لتحقيق المصالحة".

وشدد القيادي في الجهاد على أن شعبنا لن يرضخ للشروط التي وضعها الاحتلال ويهدف من ورائها لإفشال المصالحة، مضيفا "طالما شعبنا يسير على قلب رجل واحد وعلى كلمة واحدة فلا يهمنا ما يكيده لنا عدونا".

ومضى يقول "نريد مصالحة لترتيب البيت الفلسطيني ولرسم ملامح المستقبل الفلسطيني وتعزيز الشراكة الوطنية ونريد مصالحة تساهم في دحر الاحتلال عن أرضنا".

من جهته، قال القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أسامة الحج أحمد إن المصالحة مطلب وطني ونشيد بالمواقف الايجابية والخطوات الرائعة التي قدمتها حركة حماس لاتمام المصالحة.

وأكد الحج احمد الشعب الفلسطيني يريد أن يلمس نتائج إيجابية من تحقيق المصالحة ونطالب السلطة برفع الإجراءات العقابية بحق غزة.

وطالب القيادي في الجبهة الشعبية الرئيس عباس بأن يصدر قرارا فوريا برفع الإجراءات العقابية عن غزة حتى تتعزز المصالحة ونعزز صمود شعبنا.

وتابع "نريد مصالحة حقيقية تنم عن شراكة وطنية تتوج بحوار وطني شامل تشارك فيه كل الفصائل الوطنية والإسلامية وبالإمكان تحقيق المصالحة لو توفرت النوايا الصادقة والارضية الصلبة".

وأشار الحج أحمد إلى أن الشعب الفلسطيني يريد مجلس وطني يشمل كافة الفصائل وأن تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مرجعية لشعبنا بكافة أطيافه.

من ناحيته، أكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين طلال أبو ظريفة وجود مناخ ايجابي للحوار بين حماس وفتح لكن شعبنا لم يلمس اي تطبيق فعلي على ارض الواقع.

وقال ابو ظريفة: " حركة حماس قدمت مبادرة جريئة من طرف واحد لتحقيق المصالحة، ويجب أن نبدأ الحوادر على ما هو إيجابي والاسراع في رفع الإجراءات العقابية فورا".

وشدد أبو ظريفة على أن عدم رفع رئيس السلطة الاجراءات العقابية عن غزة سيؤثر على سير المصالحة، مستطردا "ما كان ينبغي للإجراءات العقابية أن تستمر، والحكومة الاقدر على معالجة افرازات الانقسام وتداعياته هي حكومة الوحدة الوطنية".

ودعا ابو ظريفة إلى ضرورة الاسراع في الحوار الوطني الشامل لننتقل لبناء البيت الفلسطيني وتحقيق آمال الشعب الفلسطيني.

صدور كتاب يبحث المراجعة السياسية للمشروع الوطني الفلسطيني

عمان- عربي21 2017\10\23

صدر حديثاً عن مركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن كتاب "المشروع الوطني الفلسطيني: مراجعة سياسية بين يدي انطلاقة جديدة" ضمن سلسلة دراسات مركزة .

ويتناول هذا الكتاب، بحسب بيان اطلع عليه "عربي2"، مختلف جوانب المشروع الوطني الفلسطيني، مبتدئا بعرض تاريخي لمُجمل مراحل هذا المشروع، ومن ثم التحولات التي طالته على امتداد العقود الماضية، كما يركز على التحديات التي تواجه المشروع ورؤية الأطراف الفلسطينية الفاعلة لأزمته وتوصيفها.

ويتضمن الكتاب العديد من الأفكار العملية التي يمكن لها أن تسهم في بلورة مشروع وطني فلسطيني جامع، كما يرسم السيناريوهات المتوقعة له في ضوء المعطيات الفلسطينية والإقليمية والدولية. ويخلص الكتاب إلى عدد من التوصيات التي يمكن لها أن تُسهِم في في إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني.

ويشير الكتاب إلى أنّ المشروع الوطني الفلسطيني تبلور بشكل واضح لأول مرة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وكان الهدف الذي تبنته المنظمة في ذلك الحين هو تحرير كل فلسطين عن طريق الكفاح المسلح. ثم يناقش الكتاب التحولات التي طالت مكونات المشروع الوطني ممثلةً بالأهداف، والمؤسسات، وآليات العمل. فقد كانت تتمحور أهداف المشروع حول هدفَين رئيسيين، هما: تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وعودة اللاجئين كافة إليها.

كما يشير الكتاب إلى أن البرنامج المرحلي عام 1974 دعا إلى إقامة سلطة وطنية على أيّ أرض فلسطينية يتم تحريرها، فكان بذلك التحوّل من مشروع التحرير الكامل إلى مشروع السلطة والدولة.

ويناقش الكتاب التحديات التي تواجه المشروع الوطني في الوقت الراهن، ومن أبرزها: ظهور حركات فلسطينية خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية، إضافة إلى تأثر القرار الفلسطيني الرسمي بالمواقف الإقليمية والدولية.

وبعد رسم السيناريوهات المتوقعة للمشروع، يخلص الكتاب إلى عدد من التوصيات أبرزها: بدء حوار وطني شامل وموسع لتحقيق المشترك من الرؤى والأهداف، وبناء رؤية وطنية تقوم على الرواية التاريخية الفلسطينية والحقوق الوطنية، وإعادة النظر بالخيارات الوطنية في تحقيق الأهداف والمصالح العليا للشعب الفلسطيني والعمل على بلورة خيارات فاعلة لإنجاز المشروع الوطني، وإعادة صياغة وهيكلة المرجعية

العليا للشعب الفلسطيني وفق المصالح العليا المتوافق عليها، بما في ذلك منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية أو هيئات أخرى قائمة أو يمكن أن تنشأ لهذه الغاية.

تم بحمد الله